



حزب العدالة والتنمية: أسباب الصعود، والقفزة الاقتصادية، والمستقبل

أحمد حسن علي



AK PARTİ

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٧

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

حزب العدالة والتنمية: أسباب الصعود، والقفزة الاقتصادية، والمستقبل

أحمد حسن علي *

تركيا قبل صعود حزب العدالة والتنمية

عاشت تركيا منذ قيام الجمهورية على يد مصطفى كمال أتاتورك في عام ١٩٢٣ وحتى بداية عهد تورغوت أوزال عام ١٩٨٣ في ظل سياسات منغلقة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ والسبب الرئيس لسياسة الانغلاق -حسب اعتقاد الكماليين- أن الدولة العثمانية التي قامت على أساس الخلافة الإسلامية لستة قرون عانت من مشكلات اقتصادية واجتماعية، لوجود قوميات وأديان كثيرة، وأن الحل كان في انغلاق تركيا على قومية واحدة ودين واحد، والاكتفاء بقدرات البلاد الاقتصادية الذاتية بدلاً من الاعتماد على الدول الأوروبية التي سيطرت على الاقتصاد العثماني منذ حرب القرم بين العثمانيين والروس (١٨٥٣-١٨٥٦) التي تسببت في استنجد الدولة العثمانية بالبريطانيين والفرنسيين وحصلت على قروض كبيرة لم تستطع تركيا تسديدها؛ وبالتالي أعلنت الإمبراطورية العثمانية إفلاسها في عام ١٨٧٥ وعدم قدرتها على تسديد الديون الأجنبية والمحلية.

وعلى إثر ذلك، تأسست في عام ١٨٨١ إدارة الدين العثماني ووضعت موارد الدولة العثمانية تحت تصرف هذه الإدارة التي منحت صلاحيات واسعة، وعلى الرغم من أن إدارة الدين العثماني كانت جزءاً من وزارة المالية العثمانية إلا أنها عملت بنحو مستقل تماماً، وتألّف أعضاء مجلس الإدارة في إسطنبول من سبعة ممثلين للدول الدائنة (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا والنمسا) فضلاً عن عضو عثماني تم تعيينه من قبل المصرف العثماني الذي كان بدوره يخضع للدول السابقة التي أودعت أموالها في المصرف؛ وصارت إدارة الدين العثماني الأداة الرئيسة للسيطرة المالية الأوروبية على الإمبراطورية العثمانية، حيث اتخذت قرارات اقتصادية في صميم الحياة الاقتصادية تركت أثراً مديوية في المجتمع التركي وكانت أحد أسباب التأييد الشعبي الواسع لأتاتورك الرافض للتحكم الأجنبي بالاقتصاد ضد السلطنة العثمانية التي أيدت القرارات الأجنبية في التحكم بالاقتصاد التركي^(١).

لذا عدّت النخبة الكمالية أن سياسات الحروب والتورط في مشكلات خارج تركيا دفاعاً عن قوميات تركية، أو قوميات مسلمة تسببت في انهيار الدولة العثمانية فضلاً عن عدم تحديث تركيا بالنحو

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

المطلوب بسبب عدم اتباع العلمانية كمنهج أساسي في الحياة التركية. وصار الاعتقاد بأن خلاص تركيا في تبنيها لمنهج القومية الواحدة والدين الواحد والعلمانية «غير الإلحادية»، والاكتفاء الذاتي بالمجالات الاقتصادية كافة، هي الأساس في أن تصبح الجمهورية التركية أكثر استقراراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وصار شعار الحمائية الاقتصادية أحد الأركان الستة للجمهورية (النظام الجمهوري، والقومي، والعلماني، والشعبي، الإصلاح، والحمائي)، واستمرت عملية الانغلاق التركي الداخلي حتى الثمانينيات؛ خوفاً من استدراج تركيا للديون الأجنبية، وتكرار مأساة إدارة الديون العثمانية، وفقدان تركيا لسيادتها وكرامتها.

بعد عام ١٩٥٠ مرت تركيا بأزمات اقتصادية متكررة كل عشرة سنوات، وكانت أخطرها في أواخر السبعينيات؛ بسبب التوسع السريع في الصناعة الحكومية، مع ارتفاع حاد في الاستيراد من الخارج أدت إلى أزمة في ميزان المدفوعات، ومع أن الحكومات التركية حينها خضعت لتوجيهات صندوق النقد الدولي وقامت بتخفيض قيمة الليرة التركية وأجرت برامج تقشفية لتخفيف الطلب المحلي على السلع الأجنبية، لكن الصعوبات الاقتصادية بقيت مستمرة وسط استقطاب سياسي وشعبي بين الأحزاب اليمينية واليسارية أدت إلى تدخل الجيش بعد تدهور الوضع الأمني في أعوام (١٩٦٠ و١٩٧١ لتقود عمليات انقلاب عسكري)^(١).

وبعد كل انقلاب عسكري، لم تنجح الحكومات المتعاقبة في تحقيق إصلاحات هيكلية في مؤسسات الدولة وظلت تركيا تعاني من عجز مزمن في تمويل المشاريع الحكومية، وازادت الديون الأجنبية، ولم تتخذ الحكومات التركية إجراءات كافية للتكيف مع آثار الزيادة الحادة في أسعار النفط العالمية في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ - خلال الحرب العربية الإسرائيلية-، وقامت بتمويل العجز الناتج عن ذلك بقروض أجنبية جديدة قصيرة الأجل، وبحلول عام ١٩٧٩، وصل التضخم إلى مستويات لم تصلها من قبل في عهد الجمهورية، وارتفعت البطالة إلى نحو (١٥ في المئة)، وكان القطاع الصناعي مملوكاً للدولة فقط ويدرار بطريقة سيئة ولا يستخدم سوى نصف الطاقة الإنتاجية، ولم تتمكن الحكومة من دفع حتى الفائدة على القروض الأجنبية.

وزادت نسبة التضخم وارتفعت الى معدلات عالية جداً بلغت (٦٠ بالمئة) في عام ١٩٧٨ ثم (١٣٧ بالمئة) في بداية عام ١٩٨٠، وارتفعت نسبة البطالة عشية الانقلاب زهاء أربعة ملايين عاطل، ومع حلول عام ١٩٨٠ بلغت الديون الأجنبية نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي السنوي ووصل الاقتصاد التركي إلى أسوأ أزمة منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، وفي تلك المرحلة تولدت قناعة لدى قيادات الجيش التركي والنخب الكمالية الحاكمة بأن تركيا لن تكون قادرة على الحفاظ على التنمية الخالية من الأزمات الاقتصادية المتكررة إلا إذا أجرت تغييرات كبيرة في النهج الكمالي القائم على الحمائية

الاقتصادية واعتماد نظام السوق الحرة^(٣).

وفضلاً عن الأزمة الاقتصادية، عانت تركيا أيضاً من مشكلة اجتماعية كانت لها انعكاساتها الخطيرة على الوضع الاقتصادي وهي مشكلة الانفجار السكاني والهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن العمل والحياة الأفضل بعد الإهمال الحكومي لسكان الريف، والجدير بالذكر أن أكثر من ثلثي سكان تركيا كانوا يقيمون في الأرياف حتى عام ١٩٥٠، وخلال الخمسينيات والستينيات شهدت المدن نسبة هجرة كبيرة، فاتجه معظم المهاجرين من الريف إلى المدن الكبرى مثل إسطنبول وإزمير وأنقرة، وأدت الهجرة إلى نتائج خطيرة تمثلت في انتشار الأحياء السكنية الفقيرة حول تلك المدن التي شهدت الكثير من حوادث العنف في السبعينيات فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة فيها.

كانت استراتيجية مصطفى كمال أتاتورك في تغيير المجتمع التركي من مجتمع يؤمن بسلطة الخلافة الإسلامية وتأثير شيوخ الطرق الصوفية في عهد العثمانيين إلى مجتمع يؤمن بالعلمانية في عهد الجمهورية، بطريقة (من الأعلى إلى الأدنى)، بمعنى أن على النخبة الكمالية بناء طبقة اجتماعية علمانية في المدن الأساسية تمسك بزمام قيادة الدولة من قوات مسلحة، وقضاء، ومؤسسات حكومية، ومؤسسات تعليمية وإعلامية؛ وتلك الاستراتيجية، أنشأ مصطفى كمال طبقة بيروقراطية مدنية وعسكرية تولت حكم الدولة، ولكن النخب الكمالية الحاكمة تركت سكان الريف للزمن على أمل أن تنشأ أجيال جديدة تؤمن بالعلمانية الكمالية عبر مؤسسات التعليم العامة من مدارس ابتدائية وحتى الجامعات.

وما حصل خلال الخمسينيات من القرن الماضي أن حكومة عدنان مندريس ولأسباب انتخابية عملت على كسب سكان الريف بتقديم الخدمات الممكنة مستفيدة من المساعدات المالية الأمريكية بداية عقد الخمسينيات لمواجهة المد الشيوعي، وأتاحت الفرصة لممارسة بعض الشعائر الدينية مثل إعادة الأذان باللغة العربية وخففت من ضغوط النخب الكمالية ضد الطبقات الدينية والمحافظّة، وبالنتيجة فاز مندريس في ثلاثة انتخابات وصار معظم نواب البرلمان من سكان الريف أو من المحافظين في المدن. وخلال ١٠ سنوات من بداية ١٩٥٠ وحتى الانقلاب العسكري الأول في ١٩٦٠، نشطت الحركات المحافظة في الريف وبدأت الهجرة إلى المدن الكبرى؛ وكانت النتيجة ولادة حركة اليمين التركي المحافظ القائم على احترام الدين (والمذهب الحنفي) والطرق الصوفية وفي الوقت نفسه التمسك بالعلمانية الكمالية غير الملحدة والسوق الحرة. في مقابل ذلك، نشطت حركة اليسار التركي القائمة على الفكر الاشتراكي السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعادي للدين لكن مع الإيمان بالفكر العلماني الكمالي بإقصاء الدين عن الدولة؛ وحصلت حالة من الاستقطاب الاجتماعي الشديد لدى السكان بين مؤيدي حكومة مندريس اليمينية المحافظة والمؤيديين لحزب الشعب الجمهوري اليساري

الكمالي تمثلت في مواجهات بين أنصار الأحزاب والتظاهرات الطلابية، بالتزامن مع أزمة اقتصادية عصفت بتركيا بعد عام ١٩٥٦ واستمرت حتى الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٠^(٤).

ومع نهاية الستينيات، انقسمت الحركة اليمينية على حركة يمين وسط محافظ ويمين متطرف، وانقسمت الحركة اليسارية أيضاً على يسار وسط معتدل ويسار متطرف. وتسببت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بتدهور الوضع الأمني، وانتشار ظاهرة العنف السياسي بين الأحزاب اليمينية واليسارية التي أرادت كل منها السيطرة على الدولة وإدارتها على وفق أيديولوجيتها؛ وقد قاد إلى التصادم بين الطرفين، وبلغت أحداث العنف السياسي في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ذروتها، وتحدثت الصحف التركية خلال تلك الفترة عن آلاف القتلى من المدنيين وقوات الأمن بين عام ١٩٧٨ وحتى يوم الانقلاب في عام ١٩٨٠.

وكان للنقابات العمالية دورٌ في الصراع بالاعتصامات والمظاهرات انعكس سلباً على إنتاج المصانع، وظهرت الحركات الطلابية ذات النشاطات السياسية في الجامعات التي صارت مسرحاً للصدام المسلح بين الطلاب. وأدخلت الصراعات الدينية المذهبية (السننية - العلوية) والقومية (التركية - الكردية) في خضم هذه الازمات السياسية والاقتصادية، وكانت من نتائج هذه الصدامات ظهور الجمعيات السرية المسلحة التي بلغ عددها في مطلع السبعينيات قرابة أربعين جمعية تقوم بخطف المواطنين وإرهابهم، وقتل الأجانب، وسرقة المصارف، وقطع الطرق الخارجية، والاعتداء على مقرات الأحزاب والصحف، والتعرض للمناطق السياحية.

ومع نهاية عام ١٩٧٩، بدأت الازمات التركية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسير في اتجاه الحرب الأهلية مع إعلان الصحف اليومية عن قتلى في الشوارع بالعشرات؛ نتيجة العنف المسلح. وتطورت الأحداث إلى الاعتيالات السياسية باغتيال نهاد إيريم رئيس وزراء سابق (١٩٧١-١٩٧٢)، في تموز ١٩٨٠ من قبل منظمة يسارية؛ رداً على قراره خلال عهده إعلان الأحكام العرفية في جنوب شرق تركيا لمواجهة الحركة الكردية^(٥).

وفي شهر أيلول ١٩٨٠، قاد الجيش عملية انقلاب عسكري وأراد هذه المرة تبني سياسات اقتصادية جديدة تستطيع حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكان تورغوت أوزال -الذي أصبح في ١٩٧٩ وكيلاً في وزارة حكومة سليمان ديميريل حتى الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠- معروفاً بأرائه اليمينية المحافظة في تحويل تركيا إلى نظام الاقتصاد الحر؛ فبعد الانقلاب، تم تعيينه نائباً لرئيس الوزراء التركي بولند أولوسو في الحكومة العسكرية، ومسؤولاً عن الاقتصاد لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ولكنه استقال من منصبه في عام ١٩٨٢ بعد خلافات حول السياسة الاقتصادية.

وفي عام ١٩٨٢، وضعت الحكومة العسكرية التركية دستوراً جديداً للبلاد جعلت فيه البرلمان التركي مؤلفاً من (٥٥٠) عضواً ينتخبون لمدة أربع سنوات بنظام التمثيل النسبي للقائمة المغلقة على وفق طريقة (D هوندت)، ولكن القانون الانتخابي اشترط حصول أي حزب على (١٠ في المئة) على الأقل من الأصوات المدلى بها على المستوى الوطني لدخول البرلمان، وتعدُّ أعلى عتبة انتخابية في أي نظام نسبي في العالم. وكانت الفكرة من هذا القانون الانتخابي القضاء على الأحزاب الصغيرة والكثيرة في البرلمان التي تتجه دائماً لتشكيل حكومات ائتلافية فاشلة كما حصل خلال الستينيات والسبعينيات؛ تفادياً لوقوع أزمات سياسية واقتصادية جديدة؛ وبالتالي جعل هذا القانون الانتخابي ثلاثة أحزاب كبيرة في البرلمان، وأعطى أحزاب يمين الوسط السيطرة على البرلمان وتشكيل الحكومات المتعاقبة ممثلاً لسكان الأرياف والطبقات المحافظة في المدن، فيما بقيت الأحزاب اليسارية في المعارضة ممثلة بحزب الشعب الجمهوري مدعوماً من جماهير النخب الكمالية في المدن الكبرى، والمناطق الساحلية، والطبقة المتوسطة المهنية، والأقلية العلوية.

وبعد أن رفع العسكر الحظر على الأحزاب السياسية في انتخابات عام ١٩٨٣، فاز تورغوت أوزال زعيم حزب الوطن الأم بنسبة (٤٥) في المئة من الأصوات الكلية، وصار رئيساً للوزراء بحكومة منفردة وبحزب واحد، مستفيداً من العتبة الانتخابية العشرة بالمئة، على الرغم من أن الحزب الشعبي (وريث حزب الشعب الجمهوري بعد حظره في انقلاب ١٩٨٠) فاز بنسبة (٣٠) بالمئة من الأصوات مع الحزب القومي الديمقراطي (٢٣) في المئة.

وقاد أوزال استراتيجية (استبدال سياسات الاستيراد بسياسات تشجيع الصادرات)، ولتحقيق تلك الاستراتيجية عمل على تخفيض قيمة الليرة التركية، واتبع سياسة معدلات الصرف المرنة، والحفاظ على أسعار الفائدة بنحو إيجابي، والرقابة الصارمة على العرض النقدي والائتماني، وإصلاح النظام الضريبي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي^(٦).

وتركت سياسات أوزال أثراً إيجابياً على الاقتصاد التركي؛ ويعزى السبب إلى الانتعاش السياحي ورسوم خطوط أنابيب النفط من العراق، ومع استقرار السوق التركية، وعدم دخولها في أزمة جديدة، نالت تركيا الجدارة الائتمانية في أسواق رأس المال الدولية وبدأت الاستثمارات الأجنبية تتدفق بينما كانت ضئيلة في السبعينيات لكنها بقيت متواضعة حتى منتصف الثمانينيات، وقد تمكنت تركيا كذلك من الاقتراض من الأسواق الدولية في حين لم يكن باستطاعتها في أواخر السبعينيات سوى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، ومع اقتراضها حصل تطور اقتصادي أدى إلى ازدياد صادرات السلع التركية.

وكان لبرنامج خفض النفقات العامة دور أساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وشهدت قطاعات الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات الكثير من تأثير هذا الانخفاض في الدخل، وبين عامي (١٩٨١-١٩٨٥) نما الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣ في المئة سنوياً مدفوعاً بالنمو في قطاع الصناعات التحويلية، ومع وجود ضوابط مشددة على الأرباح الصناعية، زادت صادرات المصنوعات وبدأ القطاع الصناعي بالاعتماد على القدرة الصناعية التركية بعد خفض قيمة الليرة التي جعلت من تركيا أكثر قدرة على المنافسة اقتصادياً^(٧).

وخضع النظام السياسي في تركيا لحكم الحزب الواحد حزب الوطن الأم بقيادة تورغوت أوزال الذي ظل رئيساً للوزراء من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩، وضم برنامج أوزال للتنمية الاقتصادية تعزيز القيم الاجتماعية المحافظة واحترام الدين كحرية اعتقاد، وفي عهده ازدهر الاقتصاد التركي، وتحولت بلدات صغيرة مثل غازي عنتاب إلى مدن اقتصادية، ولكن الكثافة السكانية في تركيا ظلت المشكلة الأساسية في توفير فرص العمل، وعلى الرغم من نجاح برنامج أوزال الاقتصادي إلا أنه لم يستطع التغلب على مشكلة البطالة التي ازدادت في عهده؛ بسبب النمو السريع للقوى العاملة.

لم يستمر هذا الاستقرار السياسي في الثمانينيات في عقد التسعينيات، فبعد تولي أوزال لرئاسة الجمهورية في ١٩٨٩، استمر حزبه منفرداً في الحكم لغاية ١٩٩١، ومع عام ١٩٩١ ظهر حزب الطريق القويم (يمين الوسط) بقيادة سليمان ديميريل لينافس حزب الوطن الأم على أصوات جماهير اليمين الوسط، وبدأت سنوات الحكومات الائتلافية بفوز الطريق القويم بنسبة (٢٧ في المئة) من الأصوات في مقابل (٢٤ في المئة) للوطن الأم، ومع انقسام أصوات اليمين الوسط في تركيا -وهي التي تشكل نصف الأصوات تقريباً حتى اليوم- وبسبب عدم قدرة أحزاب يمين الوسط على التوحد في تشكيل سياسي واحد بقيادة واحدة ولاسيما بعد وفاة تورغوت أوزال في عام ١٩٩٣، شهدت تركيا من جديد عقد عدم الاستقرار السياسي لغاية نهاية عام ٢٠٠٢ ومحجى حزب العدالة والتنمية.

وجلبت الانتخابات المتتالية تحالفات حزبية قصيرة الأمد انتهت عام ١٩٩٧ بإرغام الجيش رئيس الوزراء نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه على تقديم استقالته، وبعدها تم حظر حزب الرفاه الذي عاد للحياة السياسية باسم حزب الفضيلة، وبعد استقالة حكومة أربكان، تشكلت حكومة ائتلافية غير متصالحة وكثيرة المشكلات بين أعضائها، وفي انتخابات عام ١٩٩٩، تشكلت أيضاً حكومة ائتلافية ضعيفة غير قادرة على العمل كفريق موحد.

خلال الثمانينيات والتسعينيات، اعتمدت تركيا اعتماداً كبيراً على الاستثمار الأجنبي من أجل النمو الاقتصادي، حيث تجاوزت التجارة (٤٠ في المئة) من الناتج القومي الإجمالي، ولم تكن مؤسسات

الدولة التركية المالية والإدارية تمتلك الوسائل المالية الكافية لدعم النمو الاقتصادي، وكانت الحكومة تعاني بالفعل من عجز كبير في الميزانية، وحاولت التغلب على العجز ببيع كميات كبيرة من السندات ذات الفائدة العالية إلى المصارف التركية.

وفي عام ١٩٩٦، حذر صندوق النقد الدولي من حدوث أزمة مالية في تركيا بسبب العجز المالي، وأدى المشهد السياسي غير المستقر في تركيا إلى خروج العديد من المستثمرين الأجانب من البلاد، ولاحظ المستثمرون الأجانب أن الاضطرابات السياسية ومحاولات الحكومة للقضاء على العجز في الميزانية أنها قامت بسحب (٧٠ مليار دولار) من رأس مال البلاد في غضون أشهر، وقد ترك ذلك فراغاً لم تتمكن المصارف التركية من سده لأن الحكومة لم تعد قادرة على تسديد سنداتهما، ومع عدم وجود رأس المال المطلوب من الاقتصاد التركي بحالة تباطؤ كبير^(٨).

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٠، قدم صندوق النقد الدولي قرضاً لتركيا بقيمة (١١,٤ مليار دولار)، وباعت تركيا العديد من صناعاتها المملوكة للدولة سعياً لتحقيق التوازن في الميزانية، فمثلاً تم وضع إعلانات في الصحف لجذب العروض على حصة (٥١٪) في الخطوط الجوية التركية، ومع نهاية عام ٢٠٠٠، ارتفعت البطالة بنسبة هائلة، وحصل نقص حاد في الأدوية، وتم التشديد على الائتمانات المالية، وازدادت الضرائب، ولم تنجح جهود الحكومة الائتلافية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفي شباط للعام ٢٠٠١، وعلى إثر نقاش حاد في اجتماع بشأن الوضع الاقتصادي بين رئيس الوزراء بولنت أجاويد مع الرئيس نجدة سيزر، قال أجاويد للإعلام «إن هذه أزمة خطيرة»، وتسبب تصريحه هذا بالمزيد من الذعر في الأسواق، ونتجت عن انخفاض في الأسهم وارتفاع سعر الفائدة بمقدار ثلاثة آلاف بالمئة، ولجأت الحكومة إلى تبادل كميات كبيرة من الليرة التركية في مقابل الدولار الأمريكي؛ ما تسبب بفقدان البنك المركزي التركي خمسة مليارات دولار من احتياطياته، وأدى الحادث إلى مزيد من الاضطرابات الاقتصادية. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠١، خسر زهاء خمسة عشر ألف شخص وظائفهم، وارتفع الدولار إلى مستوى غير مسبوق لتصل قيمة الدولار الواحد إلى مليون ونصف المليون ليرة مسببة بغلاء شديد في الأسواق^(٩).

في الشارع التركي، تولدت قناعة أن الازمة الناتجة عن المشكلات السياسية والاقتصادية خلال التسعينيات سببه الفساد المستشري لدى الأحزاب السياسية، وكشف اختيار سوق الأسهم عن أن الوضع الاقتصادي في تركيا ليس هشاً للغاية فحسب، بل يعتمد أيضاً اعتماداً كلياً على الاستثمارات الأجنبية^(١٠).

1983	1987	1991	1995	1999	2002	2007	الانتخابات الترتيبية
%	%	%	%	%	%	%	الأحزاب
							يمين الوسط
45.1	36.3	24.0	19.6	13.2	5.1	---	حزب الوطن الام
---	19.1	27.0	19.2	12.0	9.5	5.4	حزب الطريق القومي
23.3	---	---	---	---	---	---	لحزب الديمقراطي القومي
							يسار الوسط
---	---	---	10.7	8.7	19.4	20.8	حزب الشعب الجمهوري
---	8.5	10.8	14.6	22.2	1.2	---	حزب اليسار الديمقراطي
---	24.8	20.8	---	---	---	---	حزب الشعب الديمقراطي
30.5	---	---	---	---	---	---	حزب الشعب
							القوميين
---	2.9	---	8.2	18.0	8.4	14.3	حزب الحركة القومية
							الكردية
---	---	---	4.2	4.7	6.2	3.0	حزب الشعوب الديمقراطي
							الاسلامية
---	7.2	16.9	21.4	---	---	---	حزب الرفاه
---	---	---	---	15.4	---	---	حزب الفضيلة
---	---	---	---	---	2.5	2.3	حزب السعادة
---	---	---	---	---	34.3	46.6	حزب العدالة والتنمية

Source: D.I.E., Statistical Yearbook of Turkey

كيف صعد نجم حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٢؟

بعد انقلاب عام ١٩٨٠ وحظر الأحزاب ومنها حزب السلامة الوطنية الذي تأسس عام ١٩٧٢ وهو حزب سياسي الإسلامي نجم الدين أربكان، الذي دخل العمل السياسي من جديد باسم حزب الرفاه، وكان رجب طيب أردوغان من أعضاء حزب السلامة الوطنية، وبعد الحظر صار عضواً في حزب الرفاه، وفي عام ١٩٨٥ أصبح أردوغان رئيساً لفرع حزب الرفاه في إسطنبول، ثم فاز برئاسة بلدية إسطنبول في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ ممثلاً عن الحزب بنسبة (٢٥ في المئة) من الأصوات الكلية لسكان بلدية إسطنبول.

ومما تجدر إليه الإشارة هنا أنه بعد عام ١٩٨٠، أجرت الحكومة التركية إصلاحات عامة في الدولة من خلال اتباع نهج ليبرالي جديد في اللامركزية الإدارية؛ ونتيجة للسياسات الجديدة بشأن اللامركزية وتمكين الحكومات المحلية، أخذت البلديات تتحمل مزيداً من المسؤوليات في تقديم الخدمات العامة، وأصبحت الشركات الخاصة أطرافاً حاسمة في تقديم الخدمات العامة لأغراض استثمارية.

وبذلك تحولت الإدارة المركزية للدولة إلى إدارة لا مركزية من خلال سياسات الخصخصة واللامركزية في المحافظات، وصار هدف إصلاح الإدارة العامة أمراً جذرياً لأنه لم يغير الآلية العاملة لتقديم الخدمات فحسب بل نوعية الخدمات أيضاً، وأدى فتح القطاع العام على الأسواق إلى «تسليع» الخدمات وتحويل المواطنين إلى زبائن. وفضلاً عن ذلك وبسبب عجز الحكومة المركزية عن تقديم خدمات فعالة وكفوءة مع ميزانيات محدودة للحكومات المحلية وضرورة إرساء الديمقراطية من خلال المشاركة العامة في آليات صنع القرار أعيد ترتيب لوائح الحكومات المحلية في الثمانينيات من خلال قوانين جديدة، وأصبحت بلدية إسطنبول منذ تلك الفترة ذات سلطة سياسية واقتصادية^(١١).

وعلى وفق نظام الانتخابي فإن الفائز بأكبر عدد من الأصوات -وإن كانت أقل من خمسين بالمئة- يحظى برئاسة البلدية دون مشاركة من بقية الأحزاب، وتعدّ الانتخابات لرئاسة البلديات في تركيا انتخابات محلية، يقوم فيه رؤساء البلديات بمهمة تقديم الخدمات لسكان المحافظات ولا تشمل هذه الانتخابات انتخاب المحافظين الذين يتم اختيارهم من قبل رئيس الجمهورية في مهمة رمزية للإشراف على تطبيق قرارات الحكومة. وجرّت أول انتخابات محلية في عام ١٩٨٤ بعد انقلاب عام ١٩٨٠ وفاز برئاسة بلدية إسطنبول بدر الدين دالان عن حزب الوطن الأم بنسبة (٤٩ في المئة) من الأصوات الكلية، ثم فاز نور الدين سوزون في الانتخابات التالية عام ١٩٨٩ عن حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي (وريث حزب الشعب الجمهوري) بنسبة (٣٥ في المئة)، وفي عام ١٩٩٤ فاز رجب طيب أردوغان بنسبة (٢٥ في المئة) عن حزب الرفاه^(١٢).

ويعدّ بدر الدين دالان (من يمين الوسط المحافظ) ذا شأن كبير في تطوير مقاطعة إسطنبول؛ بسبب تحسن الاقتصاد التركي خلال الثمانينيات في عهد رئاسة توغوت أوزال، وتوفرت الأموال الكافية لتطوير إسطنبول وتقديم الخدمات وإنشاء الطرق؛ فبين أعوام (١٩٨٤ - ١٩٨٨)، تم إنشاء حوالي (٣٤٧ كيلومتراً) من الطرق الرئيسية مثلت خمسين في المئة من متطلبات الطرق الجديدة، وقد قاد مع خلفه نور الدين سوزون مشروعاً لتنظيم شواطئ إسطنبول، لكن تطلب منهما إزالة المنازل الخشبية القديمة للسكان الذين معظمهم من الفقراء لإنشاء بعض الطرق السريعة؛ وتسبب ذلك في حملة احتجاجات واسعة. وعمل دالان على مد أنابيب صرف صحي عملاقة لبعض مناطق إسطنبول، وبموازاة هذا العمل سعى إلى مشروع نقل المياه من على بعد (١٠٠ كيلومتر) شرق المدينة من مجموعة أنهار صغيرة.

بعد دالان تولى سوزون رئاسة بلدية إسطنبول وكشف عن مخطط لإمداد الغاز الطبيعي على نطاق واسع داخل المدينة، مع إنشاء طرق جديدة، وفي تلك المدة بدأت هجرة واسعة من داخل تركيا باتجاه إسطنبول بحثاً عن العمل، ما جعل من مشاريع التنمية أكثر صعوبة في التحقيق، وأن ميزانية

إسطنبول (١,٢ مليار دولار) لم تكن كافية لتحقيق مشاريع مدينة مترامية الأطراف، مثل إصلاح شبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والغاز، والطرق، وتكرير القمامة.

ومع بداية التسعينيات بدأت مرحلة الانكماش الاقتصادي التركي ثم الازمة المالية، ولم يستطع نور الدين سوزون الحصول على الميزانية الكافية لتحقيق المشاريع الخدمية أو إقناع الشركات الاستثمارية الأجنبية للعمل في إسطنبول بالنحو الذي يحقق إنجازات جيدة ولاسيما بعد حملة إعلامية شديدة ضد إدارة سوزون (التابع ليسار الوسط) بتهم الفساد من قبل إعلام يمين الوسط الحاكم، وسط استقطاب سياسي واجتماعي بين اليمين واليسار، انتهت بمحاكمة أحد المديرين التنفيذيين في رئاسة بلدية إسطنبول بتهمة الرشوة؛ وعلى أثرها خسر سوزون في انتخابات ١٩٩٤، وفاز رجب طيب أردوغان^(١٣).

العامل الرئيس في نجاح حملة أردوغان لانتخابات البلدية هو وصوله إلى الطبقة المنخفضة الدخل لتصبح جمهوره المستهدف في مدينة إسطنبول مستخدماً المنظمات النسائية التي كانت لها دور مؤثر في النجاح، وقد أتاح هدف أردوغان في الوصول إلى هذا الجمهور الجديد -المهمش- اتجاهاً جديداً للتواصل بين رئيس البلدية وطبقة الدخل الأدنى من المحافظين والمتدينين، وهو ما لم يفعله منافسوه من الأحزاب الاخرى العلمانية، وكانت هذه الاستراتيجية الجديدة تتعلق بالذهاب مباشرة إلى باب الناخبين في المناطق الفقيرة والتحدث إليهم ومناقشة مطالبهم ومظالمهم بإسلوب «رجل محافظ» والتواصل المباشر معهم من خلال مناقشتهم حول مشاريع المدينة وسكانها، وقد حقق هذا النهج نجاحاً بحواره مع المجتمعات المهمشة وحشد أكبر قدر ممكن من الأصوات^(١٤).

يسكن في إسطنبول حوالي ٢٠ في المئة من سكان تركيا وتضم هذه المحافظة ٣٠ بالمئة من ثروات البلاد؛ لذا كانت رئاسة بلدية إسطنبول داعماً للفوز برئاسة الحكومة، وفي الواقع، بدأت شعبية أردوغان منذ عام ١٩٩٤ عندما تم انتخابه رئيساً لبلدية إسطنبول، وخلال فترة رئاسته للبلدية حقق أردوغان إنجازات نوعية لأكبر مدينة تركية، الأمر الذي أكسبه شعبية كبيرة في عموم تركيا. وحينما تم انتخابه توقع الكثير من السكان أنه سيحظر الكحول ويفرض الشريعة الإسلامية وسيقتل بشكل ذريع بسبب الأزمة الاقتصادية وعدم وجود الأموال الكافية لتحقيق مشاريع خدمية، وبدلاً من ذلك، اتبع أردوغان خلال السنوات الأربع من رئاسته للبلدية سياسة براغماتية تناولت العديد من المشكلات المزمنة في المدينة، بما في ذلك التلوث ونقص المياه وحركة المرور بعد أن حصل على استثمارات أجنبية أجمحت مشاريعه الخدمية.

أسس أردوغان شركات عملت في قطاع الخدمات تغطي احتياج المدينة كشركات المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي والنظافة العامة ومكافحة التلوث وغيرها من الخدمات، وأنشأ مجلساً تنسيقياً

ضم جميع الشركات العاملة وأشرف بنفسه على حل مشكلات البرامج وحل النزاعات بينها، فتوجه لمكافحة مشكلة التلوث في إسطنبول بسبب استخدام السكان للفحم الحجري وما ينتج عنه من آثار سلبية على البيئة، فعمد أردوغان إلى استخدام شركات مدت أنابيب الغاز الطبيعي لاستخدامه بدلاً من الفحم؛ مما ساهم كثيراً في حل مشكلة التلوث.

وكان نقص مياه الإسالة من المشكلات المزمنة لاعتماد المدينة على أربعة سدود تجمع مياه الأمطار ولا تكفي احتياجات السكان وهذا الأمر جعلهم يقفون في طوابير أمام محال توزيع المياه، ولحل هذه المشكلة، عمل على بناء سدود صغيرة وشق قنوات تصب المياه في تلك السدود، وخلال أربعة سنوات تمكن من توفير مياه الإسالة بنحو مستمر للمنازل في إسطنبول.

وكانت ضفتي إسطنبول تعاني أيضاً من مشكلة انتشار القمامة والمخلفات غير الصحية، وفي الأحياء انتشرت تلال من القمامة على الشوارع وفي الأزقة مع ما لديها من روائح كريهة ومناظر مقرفة. وللتخلص من القمامة، اعتمد أردوغان على شركات تدوير القمامة خارج إسطنبول إذ كانت تقوم بتدوير آلاف الأطنان يومياً. وأخيراً، كافح الفساد في مؤسسات بلدية إسطنبول وعمل على تسهيل تعاملات السكان الرسمية.

وحينما ترك أردوغان منصبه كرئيس لبلدية إسطنبول، كان تلوث الهواء قد قلّ بنحو كبير من خلال استخدام الغاز الطبيعي، وخفت مشكلة زحمة المرور بإنشاء بعض الطرق السريعة وأكثر من خمسين جسراً على الطرق، وقلت مشكلات الفساد في مؤسسات البلدية بعد اتخاذ إجراءات وقائية، وسدد جزءاً كبيراً من ديون بلدية إسطنبول بقيمة الملياري دولار، واستثمر أربعة مليارات دولار أخرى في المدينة^(١٥).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سنوات التسعينيات في تركيا شهدت أزمة اقتصادية لعدة أسباب أبرزها: أن العراق خلال الثمانينيات واجه صعوبة في استخدام الخليج لتصدير النفط بسبب الحرب مع إيران فلجأ إلى الاعتماد على تركيا في تصدير النفط الخام بعد تمويله لمشروع خط الأنابيب من كركوك إلى الموانئ التركية؛ وبالتالي استفادت تركيا بالحصول على رسوم كبيرة إضافة إلى إمداداتها المحلية من النفط، ولكن بعد احتلال صدام حسين للكويت عام ١٩٩١ وجدت تركيا نفسها مضطرة للخضوع لقرارات الأمم المتحدة بفرض عقوبات دولية على العراق، تضمنت إغلاق خط أنابيب نفط كركوك ما يعني ذلك خسائر للاقتصاد التركي.

وللتغطية على الخسائر، أصدرت الحكومة التركية في تلك الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣

سندات دولية بقيمة (٧,٥ مليار دولار) بعد رفع أسعار الفائدة المحلية وحشد المقترضين من القطاع الخاص، لكن اقتراض الحكومة من الخارج وباستشعار فرص الربح السهلة خلال هذه الفترة جعلت المصارف التجارية التركية تستعين بأسعار الفائدة العالمية وتقرض بأسعار أعلى في تركيا دون خوف من انخفاض قيمة العملة؛ ونتيجة لذلك ارتفعت الديون الخارجية التركية قصيرة الأجل ارتفاعاً حاداً وتضاءلت الثقة الخارجية والداخلية في قدرة الحكومة على إدارة الأزمة الوشيك في ميزان المدفوعات؛ مما زاد من الصعوبات الاقتصادية.

وأدى النزاع الحاد بين رئيسة الوزراء تانسو تشيلر (١٩٩٣-١٩٩٦) ومحافظ البنك المركزي التركي إلى تفويض الثقة في الحكومة بسبب إصرار رئيسة الوزراء على استثمار العجز المالي في بيع أدوات الدين الحكومي إلى البنك المركزي بدلاً من العمل باقتراح البنك المركزي في إصدار مزيد من السندات الحكومية، وبسبب ذلك النزاع استقال محافظ البنك المركزي في صيف ١٩٩٣. وفي بداية عام ١٩٩٤ صنفت وكالات الائتمان الدولية تركيا إلى ما دون درجة الاستثمار، مسببة أيضاً استقالة محافظ البنك المركزي الثاني.

وانعكس القلق المتزايد من الفوضى في السياسة الاقتصادية إلى قيام مالكي الأصول المحلية بتحويل ودائعهم من الليرة التركية إلى العملات الأجنبية لحماية استثماراتهم. وبحلول نهاية عام ١٩٩٤ كان نحو خمسين في المئة من إجمالي الودائع على شكل ودائع بالعملة الأجنبية بعد أن كانت واحد في المئة في عام ١٩٩٣، وتسبب تخفيض وكالات التصنيف الائتمانية لتقييمهما مع تضائل الثقة بالحكومة التركية إلى ارتفاع العجز في ميزانية الحكومة إلى ١٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٤ مسببة هروب رؤوس الأموال على نطاق واسع وانحيار سعر الصرف، وكان على الحكومة التدخل من خلال بيع احتياطياتها من العملة الأجنبية لتدارك هبوط الليرة التركية؛ ونتيجة لذلك، انخفضت الاحتياطيات من (٦,٣ مليار دولار) في نهاية عام ١٩٩٣ إلى (٣ مليارات دولار) في نهاية آذار ١٩٩٤، وفي نهاية نيسان أبريل (أي خلال أول شهر لتولي أردوغان رئاسة بلدية إسطنبول) اضطرت الحكومة إلى الإعلان عن برنامج تقشف بعد أن انخفضت قيمة الليرة بنسبة (٧٦ في المئة) من نهاية عام ١٩٩٣، وحصلت الحكومة التركية على قرض بمبلغ (٧٤٠ مليون دولار) من صندوق النقد الدولي في نيسان ١٩٩٤ بعد إجراء زيادة حادة في أسعار منتجات مؤسسات القطاع العام، والتخفيض في نفقات الميزانية، والالتزام برفع الضرائب، والتعهد بتسريع خصخصة المؤسسات الاقتصادية الحكومية^(١٦).

وقد نجحت الحكومة بالفعل في تحقيق فائض صغير في الميزانية خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٤؛ ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الضرائب، غير أن تباطؤ الإنفاق الحكومي وفقدان الثقة الحاد في الأعمال التجارية وما نجم عن ذلك من انخفاض في النشاط الاقتصادي، خفض من قيمة الإيرادات

الضريبية، وأدت الأزمة المالية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة خمسة في المئة في عام ١٩٩٤ بعد أن نما الاقتصاد سريعاً خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣.

وأظهر بحث شامل في مجلة الاقتصادات النامية من قبل الدكتور ميتي فريدون من جامعة غرينتش البريطانية لإدارة الأعمال، أن هناك أدلة إحصائية تشير إلى أن أزمات العملات في تركيا خلال هذه الفترة ترتبط بظروف السيولة العالمية والاختلالات المالية، وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية، ونقاط الضعف في القطاع المصرفي. وفي هذا البحث أشار الدكتور فريدون إلى أن الأسواق المالية والتجارية الناشئة -مثل تركيا- تخضع لفرضية وجود علاقة سببية بين ضغوط المضاربة وتقلبات سعر الصرف الحقيقي، وهشاشة القطاع المصرفي، ومستوى الاحتياطات الدولية في تركيا^(١٧).

وفي تلك الأجواء الاقتصادية، استلم أردوغان رئاسة بلدية إسطنبول بميزانية تخضع للديون وحاجة كبيرة للحصول على الأموال لتنفيذ برامج الخدمات العامة التي تشمل تقديم خدمات المياه والكهرباء والنقل والطرق والعمل الاجتماعي وغيرها؛ وسبب تدهور الوضع الخدمي في إسطنبول لم يكن بسبب سوء الإدارة فقط وإنما لعدم وجود ما يكفي من الأموال للقيام بمشاريع خدمية كما مرّ ذكره، ولم يكن رؤساء البلديات يعتمدون فقط على ميزانية الدولة لتغطية مشاريع البلدية، بل على علاقات رئيس البلدية الشخصية مع رجال الأعمال واصحاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

وخلال بداية التسعينيات، أرادت بعض الدول والشركات الكبرى الأوروبية الاستثمار في إسطنبول كونها مركزاً كبيراً في المنطقة بين البلقان والشرق الأوسط والجمهوريات التركية، ورأت أن هناك إمكانات اقتصادية لمدينة إسطنبول فضلاً عن الموقع الطبيعي والجيو سياسي وهي مزايا سوق كبيرة لوجود قوة عاملة مؤهلة ورخيصة واقتصاد ليبرالي؛ لذا قررت تلك الاطراف زيادة استثمارها في إسطنبول بعد تولي أردوغان لرئاسة البلدية.

وحصلت إسطنبول على أعلى مستوى من الاستثمارات الأجنبية مقارنة ببقية المحافظات التركية بمعدل (٧٥ بالمئة) من إجمالي الاستثمارات الرأسمالية في تركيا، و (٦٣ بالمئة) من إجمالي عدد الشركات الاستثمارية، وقسمت هذه الشركات على النحو الآتي: (٢,٦ بالمئة) في القطاع الزراعي، و (٢٦ بالمئة) في القطاع الصناعي، و (٧١ بالمئة) في قطاع الخدمات ما يعادل نسبة (٩٢ بالمئة) من رأس المال المستثمر المخصص للخدمات في تركيا، وتوزعت شركات الاستثمار الأجنبية حسب المنشأ بنسبة (٥٩ بالمئة) من دول منظمة التعاون والتنمية (تشمل ٣٥ دولة أغلبها من الدول الأوروبية مع الولايات المتحدة)، و (٢٠ بالمئة) من الشرق الأوسط والدول الإسلامية؛ وبدا واضحاً ان الدول الأوروبية تسعى لدعم قطاع الخدمات في عهد أردوغان لرئاسة بلدية إسطنبول^{(١٨) (١٩) (٢٠)}.

وفي عام ١٩٩٦، ازدادت حدة التوتر السياسي في تركيا مع تولي حزب الرفاه السلطة في حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم كونهم أول رئيس وزراء إسلامي التوجه في تركيا منذ سقوط الدولة العثمانية، وكان هذا يتعارض مع مبدأ العلمانية في الفصل بين الدين والدولة، وبعد ستة أشهر - في ١٩٩٧ - تمت الاطاحة بأربكان، وتعرضت بعض الجماعات الإسلامية لحملة محاكمات منظمة.

وبعد حل حزب الرفاه في عام ١٩٩٧، انضم أردوغان إلى حزب الفضيلة (وريث الرفاه). وفي تلك الأجواء في عام ١٩٩٧، أدلى أردوغان بخطاب عام في مقاطعة بجنوب شرق تركيا ندد بإغلاق حزب الرفاه وتلا أبيات شعرية من قصيدة تعود إلى حرب الاستقلال التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك «المساجد ثكناتنا، وقبائنا خوذاتنا، ومآذنها حرابنا». رأت النخب الكمالية والعسكر في هذا الخطاب الإسلامي هجوماً على الدولة الكمالية، وحكمت محكمة أمن الدولة على أردوغان في ١٩٩٨ بالسجن لمدة ١٠ أشهر، وكتبت بعض الصحف الرئيسية في ذلك الوقت «من الآن فصاعداً، لا يمكن لأردوغان أن يتولى أي وظيفة حكومية».

وكانت قضية خضوع أردوغان لإجراءات قضائية التي انتهت بسجنه ومنعه من العمل في وظائف حكومية أو الترشح للانتخابات العامة والتشهير به في وسائل الإعلام، سبباً آخر في زيادة شعبيته بين اليمين المحافظ، حيث تمت الإشادة بنزاهته واخلاصه ومهنيته ونجاحه، ومن ثم اعتباره ضحية فساد أحزاب الحكومة في وقت كان الاقتصاد يمرّ بأزمة تكبر يوماً بعد آخر.

وعلى أرض الواقع صار السياسيون الأتراك يتصرفون بسلوكيات مذمومة مجتمعيًا، وأصبح فساد المسؤولين محمياً بحكومات ائتلافية، بمعنى أن مسألة أخلاقيات السياسيين غير المنضبطة في تلك السنوات كانت نتيجة للنظام الذي يحميهم، وتسببت الاضطرابات المستمرة في تشكيل حكومات من أحزاب ائتلافية متقلبة في تحالفاتها لا تعمل على خدمة ناخبها، وتخشى فقط من إجراء انتخابات مبكرة وخسارة امتيازاتها، ومن ثم صرفت النظر عن تطوير الاقتصاد بسبب الخلافات السياسية والفساد المستشري؛ وهنا تولدت قناعة لدى الجيش ورئيس الجمهورية أن الاقتصاد لن يتطور أبداً من دون نظام سياسي أكثر استقراراً بتشكيل حكومة من حزب واحد^(٢١).

انتخابات عام ٢٠٠٢:

تم تأسيس حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠١ من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب ومنهم عدد من السياسيين الجدد، إلا أن جوهر الحزب تشكل من الفصيل الإصلاحية الذي انشق عن حزب الفضيلة الإسلامي بقيادة رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وبولنت أرنيش، وانضم أعضاء بارزون من حزب الوطن الأم المحافظ الذي أسسه تورغوت أوزال، مع أعضاء آخرين معروفين من حزب الطريق القويم المحافظ أيضاً إلى حزب العدالة والتنمية.

وأعلن الحزب في وسائل الإعلام قبل انتخابات ٢٠٠٢ بأنه ليس حزباً إسلامياً بل حزب ديمقراطي محافظ في القضايا الأخلاقية والاجتماعية، وحرص الحزب على ألاّ يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، وأكد أنه يحترم الحريات الدينية والفكرية، ويبني سياساته على التسامح والحوار، وعدم معارضته للعلمانية، ويؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وأنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، ورفض الحزب التعصب لزعيم واحد، وواعد بديمقراطية واسعة النطاق في تركيا.

لقد اختلف ذلك الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية قبل توليه الحكم نهاية عام ٢٠٠٢ عن خطاب حزب الفضيلة التابع لنجم الدين أربكان الذي اعتمد على خطابات اسلامية معادية للغرب ومنتقدة للعلمانية، ورافضة ضمناً لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وإن البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية ركز على نجاح أروغان في بلدية إسطنبول، وفشل الأحزاب الحاكمة اليمينية واليسارية التي تسببت في الأزمة الاقتصادية وموجات الغلاء وانحيار قيمة العملة التركية وفساد هذه الأحزاب. وقدم الحزب نفسه ممثلاً حقيقياً لناخبي يمين الوسط الذين يشكلون الأغلبية بعده محافظاً وديمقراطياً.

وقبل الانتخابات، أشارت استطلاعات الرأي كافة إلى أن حزب العدالة والتنمية سيفوز بنسبة ٣٠ في المئة من الأصوات، وكان لقرار لجنة الانتخابات العليا بعدم أهلية أردوغان لعضوية البرلمان واضطراره إلى الاستقالة من الحزب كعضو مؤسس بسبب الحظر القانوني، دور مهم في نيله لعطف الناخبين؛ وبالتالي زادت من شعبية الحزب.

وتمكن حزب العدالة والتنمية من كسب معظم أصوات ناخبي حزب الفضيلة الإسلامي الذي حصل على (١٥,٤ بالمئة) من أصوات انتخابات ١٩٩٩، مع جزء كبير من أصوات ناخبي حزبي يمين الوسط حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم اللذين حصلا على (١٣,٢) و(١٢) بالمئة في انتخابات ١٩٩٩ على التوالي، وحينما أدخلت عتبة العشرة بالمئة، استفاد منه حزب العدالة والتنمية وتم استبعاد جميع الأحزاب الفائزة باستثناء حزب الشعب الجمهوري، وحصل حزب العدالة والتنمية على ٣٦٣

مقعداً في البرلمان، أي: ما يعادل (٦٦ بالمئة) من الأصوات الكلية، فيما كانت أصوات ناخبيه الحقيقية (٣٤,٣ بالمئة)، وتمكن من تشكيل الحكومة منفرداً؛ وجاءت نتائج الانتخابات عام ٢٠٠٢ كما يأتي:

اسم الحزب	% انتخابات 2002	% انتخابات ٢٠٠٧
حزب العدالة والتنمية (إسلامي)	34.3	46.4
حزب الشعب الجمهوري (يسار الوسط)	19.4	20.8
حزب الطريق القويم (يمين الوسط)	9.5	5.4
حزب الحركة القومية (قومي تركي)	8.4	14.3
حزب الشعوب الديمقراطي (كردي)	6.2	3
حزب الوطن الأم (يمين الوسط)	5.1	--
حزب الفضيلة (إسلامي)	2.5	2.3
حزب اليسار الديمقراطي (يسار الوسط)	1.2	--
مجموعات من الأحزاب والشخصيات المستقلة	أقل من 1 بالمئة لكل منها	أقل من 1 بالمئة لكل منها

Source: Statistical Yearbook of Turkey 2002-2007

كيف استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق القفزة الاقتصادية؟

مع بداية القرن الحالي، عدت المؤسسات الاقتصادية العالمية تركيا واحدة من أفضل الأسواق الناشئة التي تمتلك بعض خصائص السوق المتقدمة، ولكنها لا تفي بالمعايير المطلوبة لتكون ضمن الأسواق المتطورة. وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد نشرت تقريراً اقتصادياً في عام ١٩٩٧ تسلط فيه الضوء على كتاب اقتصادي بعنوان (العشرة الكبار) للأكاديمي الأمريكي وعالم الاقتصاد جيفري غارتن -اليهودي الأصل- وعميد كلية الإدارة -حينها- بجامعة ييل الأمريكية المعروفة.

تحدث غارتن عن أكبر الاقتصادات الناشئة نهاية التسعينيات، وأشار إلى أن هناك عشر أسواق ناشئة كبيرة ستغير وجه الاقتصاد والسياسة العالميين، وهي (الصين، والهند، والمكسيك، والبرازيل،

والأرجنتين، وجنوب أفريقيا، وبولندا، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا). ورأى التقرير أن كل سوق ناشئة كبيرة مهمة للولايات المتحدة في مدى تأثيرها على المصالح الأمريكية؛ لذا فإن الدول الغنية والمؤسسات العالمية سترغب في الاستثمار فيها بعد الازمة الاقتصادية المكسيكية عام ١٩٩٥.

في تلك المرحلة بلغ عدد سكان تركيا ٦١ مليون نسمة وهي ثروة سكانية هائلة، مع موقع استراتيجي في العالم يرتبط مع الشرق الأوسط ودول البلقان وروسيا وأواسط آسيا، وهي أيضاً عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، وعضو في الاتحاد الجمركي الأوروبي. ولتركيا - حسب رأي غارتن - أهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا كحليف استراتيجي في منطقة إسلامية شديدة التقلب، وأن الولايات المتحدة تعول عليها لتكون سداً ضد انتشار «الأصولية الإسلامية» بعد زوال خطر التوسع الشيوعي، وهي من بين أكثر الدول الصناعية خارج أمريكا وأوروبا واليابان نجاحاً، وتطمح إلى أن تكون مركزاً اقتصادياً للمنطقة الشاسعة التي تحيط بها.

وركر غارتن على روابط تركيا التاريخية العرقية والدينية القوية مع الدول المجاورة لبعدها العثماني «السنني»، فضلاً عن أسواقها الكبيرة، وخبرتها التجارية الواسعة فكل هذه الأمور تضعها في وضع جيد لتحقيق هدف التوسع الاقتصادي، وأن أكبر فائدة للولايات المتحدة وأوروبا في وقوف تركيا أمام الحركات الإسلامية المتطرفة، شريطة أن تحصل على قفزة اقتصادية بعد وضع سياسات اقتصادية ناجحة^(٢٢).

ويرى خبراء اقتصاديون أن تلك السياسات الاقتصادية الناجحة في حزب العدالة والتنمية التي حققت نجاح حكومات أردوغان المتعاقبة، كانت بسبب أربع سياسات أساسية: الأولى: إعادة هيكلة مؤسسات الدولة إدارياً بما يضمن مكافحة الفساد المستشري منذ تولي الحكومات الائتلافية التي وفرت الحماية للمسؤولين الفاسدين واتباع آليات جديدة لتسهيل الاستثمار. والثانية: خصخصة قطاعات واسعة من مؤسسات الدولة الاقتصادية وطرحها للاستثمار الأجنبي مع عروض مغرية. والثالثة: سياسة الاقتراض الخارجية سواء أكانت للحكومة أو للقطاع الخاص التركي مع معدلات فائدة مشجعة. والرابعة: اتباع سياسات مالية ونقدية صارمة، والحفاظ على قيمة الليرة التركية^(٢٣).

وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي عن تركيا، فإنه بعد تشكيل حكومة مستقرة من حزب واحد بقيادة قوية، بدأت التدفقات المالية الأجنبية إلى تركيا عبر أربعة طرق هي: (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقروض الطويلة والقصيرة المدى من حكومات أجنبية إلى الحكومة التركية، وقروض المؤسسات المالية الأجنبية للمصارف التركية لتحقيق مشاريع استثمارية، والاستثمارات في الاسهم والسندات التركية)^(٢٤).

وخلال فترة حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) نما الدخل القومي

بمعدل سنوي متوسط يبلغ حوالي (٧ بالمائة)، وانخفض التضخم من حوالي (٣٠ بالمائة) في عام ٢٠٠٢ إلى (٧.٧ بالمائة) في عام ٢٠٠٥ قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى (٩,٧ بالمائة) في عام ٢٠٠٦؛ وبفضل الانضباط المالي المستمر وارتفاع معدلات النمو؛ والحفاظ على قيمة الليرة التركية، استمر النمو الاقتصادي وانخفض التضخم (تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧)^(٢٥).

وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الجيد، إلا أن هناك مؤشرات على نقاط ضعف في هيكلية العمل الاقتصادي التي لم يتم الحديث عنها في وسائل الإعلام عند تقييم السياسة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية، ومن بين هذه المؤشرات زيادة العجز في الحساب الجاري، وانخفاض معدلات الادخار، حيث ارتفعت نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي من أقل من (واحد بالمائة) في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى (٧,٣ بالمائة) في عام ٢٠٠٧، وانخفض معدل الادخار الوطني من الناتج المحلي الإجمالي من (٢١ بالمائة) في عام ٢٠٠٢ إلى (١٦ بالمائة) في عام ٢٠٠٦؛ وتشير كل من هذه الاتجاهات إلى زيادة في الاعتماد على التمويل الخارجي؛ ولذلك، فإن تركيا معرضة بشدة للتغيرات السلبية في ظروف التمويل الخارجي (تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧).

والجدول الآتي يوضح مدى اعتماد الاقتصاد التركي على التمويل الخارجي مع الأخذ بالحسبان أن تركيا سددت كل ما كان بذمتها من التزامات مالية إلى صندوق النقد الدولي، وتخلصت من تدخلات صندوق النقد في السياسة الاقتصادية التركية، ولكن مع التخلص من ديون صندوق النقد كانت الديون الأجنبية تزداد بالتزامن، كما هو موضح في الجدول (الأرقام بالمليار دولار)^(٢٦).

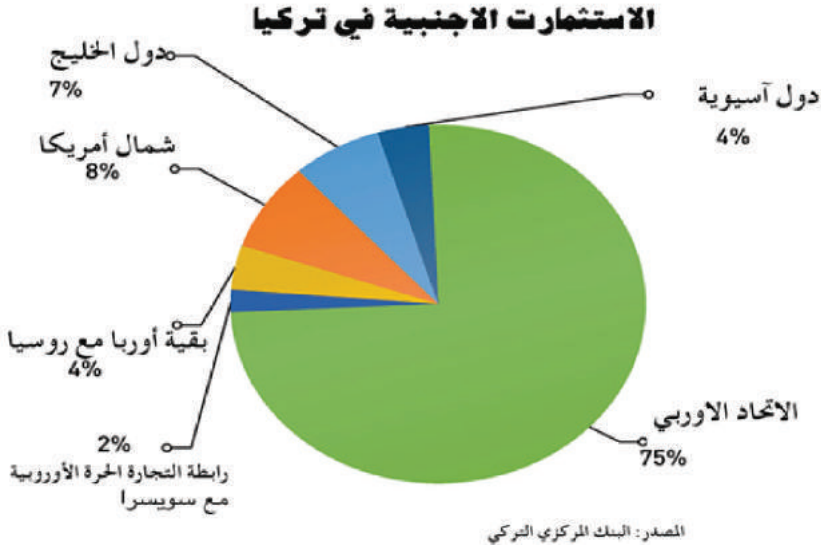
الديون الاجنبية على تركيا

رصيد الديون	ديون صندوق النقد الدولي	ديون الدولة الخارجية	ديون القطاع الخاص التركي	السنة
56.2	22	130	43	2002
47.3	24	144	49	2003
41.2	21	161	64	2004
35.4	15	171	85	2005
39.6	11	208	121	2006
38.6	7	250	161	2007
37.9	9	281	189	2008
43.7	9	269	172	2009
39.9	7	292	191	2010
39.3	4	304	200	2011
42.8	2	337	226	2012

Source: <http://www.hurriyetdailynews.com>

ويطلق بعض الاقتصاديين على التمويل الاجنبي الخاص بالأموال الساخنة؛ لأنها أموال تتواجد داخل سوق ناشئة على شكل ودائع مصرفية؛ بهدف الاستفادة من أسعار الفائدة العالية، أو حين المضاربة في البورصات ببيع وشراء الأسهم أو بيع وشراء الدولار واليورو في الأسواق المحلية؛ ولهذه الأموال أهمية خطيرة، إذ إنها قادرة على توجيه الوضع الاقتصادي المحلي في اتجاهات إيجابية أو سلبية، لذا فإن وجودها في المصارف المحلية ذات تأثير شديد الإيجابية على الاقتصاد لأنها توفر السيولة الكافية لتحقيق المشاريع الاقتصادية الناجحة؛ وبالتالي تحقق تحسناً جيداً في النمو الاقتصادي، وتوفر الطمأنينة المطلوبة لاستقرار الاقتصاد المحلي بوجود احتياطي كبير من العملات الصعبة.

ولكن عند حدوث أي أزمة سياسية أو أمنية وشعور أصحاب رؤوس الأموال بالخطر، تنسحب هذه الأموال فجأة من الأسواق المحلية، وحينها يختل التوازن الاقتصادي بنحو مفاجئ؛ مما يسبب أزمات اقتصادية شديدة، وهذا ما حصل في الاقتصاد التركي عام ١٩٩٩ و عام ٢٠٠١ بعد التصريح الشهير لرئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد إلى وسائل الإعلام عن وجود أزمة داخل الحكومة وفي الاقتصاد التركي.



ومن الملاحظ أن هذه الأموال الأجنبية قادمة من الدول الغربية بنسبة (٨٥ بالمئة)؛ وفي ذلك تحقيق لرؤية الأكاديمي الأمريكي جيفري غارتن الذي طلب دعم الاقتصاد التركي بالتمويل، ومن اللافت للانتباه أن الحكومات التركية الائتلافية قبل ٢٠٠٢، حاولت الحصول على تمويل أجنبي، ولكنها عجزت في اقناع المستثمرين الأجانب، ومراجعة تقديرات شركات التصنيف الائتمانية العالمية

مثل: (فيتش، موديز، إس أند بي) في تقييم لمخاطر الائتمان سواء أكان المقترض مؤسسات حكومية تركية أم قطاعاً خاصاً تركياً، والتنبؤ بالقدرة على تسديد الديون أو التخلف عن السداد، نلاحظ أن التصنيفات الائتمانية بين أعوام (١٩٩٧-٢٠٠٠) كانت بين مستقر وإيجابي. وخلال عام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ كانت التصنيفات ضمن حقل السلي بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية، مع الأخذ بالحسبان أن حزب العدالة والتنمية تولى حكم البلاد في تشرين الثاني ٢٠٠٢.

وبدءاً من عام ٢٠٠٣ تحوّل التصنيف الائتماني من سلمي بداية عام ٢٠٠٣ إلى مستقر وإيجابي خلال السنوات المتتالية حتى عام ٢٠٠٧ - نهاية الفترة الأولى لحكومة العدالة والتنمية التي استطاع فيها تحقيق القفزة الاقتصادية الأولى - وعلى ذلك، لم يكن لدى شركات التصنيف العالمية ما يمنع من تمويل الاقتصاد التركي بالديون والاستثمارات المباشرة خلال ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٠، لأن تركيا كانت قادرة على تسديد الديون الأجنبية وباتت تركيا سوق ناشئة مشجعة للاستثمار. والظاهر أنه كان هناك توجه سياسي غربي لعدم اقراض تركيا في عهد الحكومات الائتلافية العلمانية، وإقرارها في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية لأسباب سياسية ذكرها جيفري غارتن، وهو ما لم يدركه حينها رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد حينما خرج غاضباً من اجتماع مع رئيس الجمهورية نجدت سيزر الذي انتقد بشدة أجاويد على تقصير حكومته وعجزها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية^(٢٧).

إن رؤوس الأموال الأجنبية التي قامت بتمويل الانتاج التركي الحكومي والخاص منذ ٢٠٠٣ تعمل على وفق آلية يشرها البروفسور داني رودريك، الأستاذ في العلاقات الاقتصادية الدولية في كلية جون كيندي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد الأمريكية الذي يقول فيها: إن إنتاج دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي التركي يتطلب تمويل خارجي بقيمة ٢٧ دولاراً وهو ما يسبب عجزاً في الحساب الجاري التركي مع تسديد القروض قصيرة الأجل المستحقة. ويرى أن المستفيدين من التمويل الأجنبي مصارف وشركات تركية على المدينين القصير والطويل^(٢٨).

وفي القطاع الخاص التركي، يمثل قطاع التمويل ولاسيما المصارف التركية المستفيد الأكبر من الديون الأجنبية الطويلة الأجل للقطاع الخاص، وبدورها قامت المصارف التركية بدعم المستهلكين والشركات من هذا المصدر وتأتي قطاعات البناء والعقارات في المرتبة الثانية في ديون القطاع الخاص طويلة الأجل، فشركات البناء والعقارات التي هي في منافسة حادة فيما بينها اقترضت لبناء ناطحات السحاب والمجمعات السكنية ومراكز التسوق والفنادق. وفي المرتبة الثالثة قطاع النقل، بما في ذلك شركات الطيران المدني مثل الخطوط الجوية التركية وغيرها. وفي المرتبة الرابعة تتحمل شركات المعلومات والاتصالات جزءاً من الديون. واستخدمت صناعات المعادن وصناعات الأغذية وقطاع المنسوجات أيضاً جزءاً من الديون الأجنبية^(٢٩).

ورأى رودريك أن النمو الاقتصادي المرتفع بتمويل أجنبي مع أسعار فائدة منخفضة وبقاء العملة التركية قوية سيقيي نسب الدين مستدامة، ولكن إذا ما جفت مصادر التمويل قصيرة الأجل فإن النمو الاقتصادي سيتباطأ ولاسيما إذا انخفضت قيمة الليرة؛ وبالتالي ستعاني تركيا من مشكلة الديون غير المستدامة. ويقصد بالديون غير المستدامة أن تكون تكاليف خدمة الدين كبيرة لدرجة أن الإيرادات القادمة غير كافية لمواصلة خدمة الدين والحفاظ على التكاليف الأساسية للمعيشة في آن واحد، وبعبارة أخرى: إن المبالغ المطلوبة (لتسديد القروض مع الفوائد المترتبة عليها أو أصل السندات المستحقة مع فوائدها) أكبر من الإيرادات القادمة (لتسديد القرض مع فوائدها وفي الوقت نفسه تسديد تكاليف المعيشة).

وعدّ رودريك أن الحكومة التركية خلال السنوات الاخيرة حملت بعض النتائج السلبية لسياسة التمويل الخارجي على «الأعداء الخارجيين»، وقامت بإبعاد المسؤولين التكنوقراط الاقتصاديين مثل علي باباجان، ولم تتعامل على وفق سيادة القانون، بل فرضت بعض الإجراءات «التعسفية»؛ مما يجعل التنبؤ صعباً بما ستؤول إليه الأمور، وفضلاً عما تم ذكره فإن اتباع سياسة السيطرة المركزية أفقدت الهيئات المستقلة استقلالها مثل الضغط على البنك المركزي في مسألة تحديد سعر الفائدة؛ لذلك -وحسب رأي داني رودريك- فإن تركيا في قائمة البلدان المعرضة لخطر الاضطراب المالي؛ وبالتالي تجازف تركيا بالعودة إلى تاريخ مشابه لمنتصف القرن التاسع عشر حينما اقترضت الدولة العثمانية مبالغ كبيرة من أوروبا ودخلت في حرب مع روسيا انتهت بإعلانها للإفلاس، ففي عام ٢٠١٥ بلغت ديون الدولة التركية ما عدا ديون القطاع الخاص التركي -من (٣٩٧,٨ مليار دولار) لترتفع إلى (٤١٠,٤ مليار دولار) نهاية ٢٠١٦^(٣٠).

الدين الخارجي بالمليار دولار	السنة
397.8	2015
410.4	2016

المصدر: موقع المخابرات المركزية الأمريكية-المكتبة

وعلى وفق المعهد الإحصائي الوطني التركي، فإن الحكومة التركية قد أنفقت من الأموال الاستثمارية في السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، نحو (١٠٠ مليار دولار) على مشاريع البنية التحتية، و(٣٥ مليار دولار) على المطارات وشراء الطائرات؛ لتمكين الخطوط الجوية التركية بالسيطرة على أسواق السفر، وتم إنفاق (١٠ مليار دولار) لإنشاء طرق سريعة تربط المناطق الصناعية في شمال البلاد إلى أزمير في الغرب. وتضاف تلك المبالغ إلى (٥٨٣ مليار دولار) على مشاريع البناء

في السنوات الإحدى عشرة الأولى لحكومة العدالة والتنمية برئاسة أردوغان^(٣١).

وعلق رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم لصحيفة فاينانشيال تايمز عن الإنفاق الكبير في المشاريع الضخمة بالقول: «نصنع السياسة بمشاريع الطرق السريعة والمياه وإذا لم نفِ بوعودنا فإنه لن يتم إعادة انتخابنا». ولكن المشكلة أن كثيراً من الشركات المعنية قد اقترضت ديوناً أجنبية شأها شأن الدولة التركية، وأن عدم الاستقرار السياسي، والانكماش الاقتصادي، والتخفيض من التصنيف الائتماني بعد محاولة الانقلاب، جعلت من ديون الشركات التركية ولاسيما الديون الجديدة مكلفة لأنها تدفع (١٠ في المئة) على الأقل كفاءة على الديون^(٣٢).

وبعد محاولة الانقلاب في الصيف الماضي التي أدت إلى حملة اعتقالات جماعية لنشطاء المعارضة مع مصادرة مجموعة شركات جعلت المستثمرين يخافون. وخلال هذه السنة خفضت وكالتا التصنيف الائتمانية موديز وستاندرد اند بورز تصنيف تركيا الائتماني إلى حالة غير المرغوب فيه؛ مسبباً في انخفاض الاستثمارات الأجنبية بأكثر من (٤٠ في المئة) عن العام الماضي. وأدى هروب رؤوس الأموال إلى دوامة هبوطية كانت ملحوظة بنحو خاص في صناعة البناء والتشييد، حيث كانت معدلات النمو المرتفعة في تركيا قد ازدادت في السنوات الأخيرة بنحو رئيس من خلال مشاريع البنية التحتية في بناء الطرق السريعة والمستشفيات والمطارات. أما الآن، فليس هناك ما يكفي من رأس المال الأجنبي المتاح والنمو أخذ في الركود.

وأن عدم الاستقرار السياسي تسبب في انخفاض حاد في عائدات السياحة التي هبطت إلى الثلث، وهناك مئات الفنادق المعروضة للبيع على الساحل الجنوبي الغربي للبلاد، وعلى وفق رابطة التجار في البازار، فقد اضطر نحو ٦٠٠ من ٢٠٠٠ متجر في البازار الكبير في إسطنبول إلى الإغلاق منذ الصيف الماضي، وأخرجت الخطوط الجوية التركية ٣٠ طائرة عن الخدمة؛ ويمكن رؤية نتائج الاقتصاد المتعثر في الحياة اليومية، مثلاً اضطرار الشركات إلى تسريح الموظفين، وتخفيض الرواتب؛ وبالتالي صار الناس يحصلون على أموال أقل ما نتج عن انكماش في الاستهلاك المحلي الذي كان يشكل (٦٠ في المئة) من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في العام الماضي^(٣٣).

وفقدت العملة التركية قيمتها السابقة ووصلت نسبة التضخم إلى (١٠ في المئة)، وبحسب تقرير صحيفة دير شبيغل الألمانية المعروفة فإن تركيا مقبلة على ركود اقتصادي جنباً إلى جنب مع استمرار التضخم، ونهاية عهد الانتعاش الاقتصادي في عهد حزب العدالة والتنمية.

References:

- (1) Ottoman Empire- debt 1881
- (2) TURKEY IN THE TRIANGLE OF THE 1950-1960 ERA, THE 1960 MILITARY COUP, AND THE 1961 CONSTITUTION. Omer Eryilmaz, First Lieutenant, Turkish Army B.S., Turkish Military Academy, 2005.
- (3) The Turkish Military: Principal or Agent, Zeki Sarigil, 2012, Department of Political Science, Bilkent University, Bilkent, Ankara, Turkey.
- (4) TURKEY IN THE TRIANGLE OF THE 1950-1960 ERA, THE 1960 MILITARY COUP, AND THE 1961 CONSTITUTION. Omer Eryilmaz, First Lieutenant, Turkish Army B.S., Turkish Military Academy, 2005.
- (5) Turkey A Modern History, Zurcher, Erik J. 2004. Revised Edition.
- (6) Turgut Ozal and his Economic Legacy: Turkish Neo-Liberalism in Critical Perspective, ZIYA ONIS, Middle EasternStudies, Vol.40, No.4, July 2004.
- (7) Turgut Ozal and his Economic Legacy: Turkish Neo-Liberalism in Critical Perspective, ZIYA ONIS, Middle EasternStudies, Vol.40, No.4, July 2004.
- (8) THE 2000-2001 FINANCIAL CRISIS IN TURKEY, Fatih Ozatay and Guven Sak, Central Bank of Turkey and Ankara University. August 2002.
- (9) THE 2000-2001 FINANCIAL CRISIS IN TURKEY by Fatih Ozatay and Guven Sak, Central Bank of Turkey and Ankara University. August 2002.
- (10) The Changing Face of Turkish Politics: Turkey's July 2007 Parliamentary Elections, Dr. Banu Eligur, Middle East Briefs, Crown

Centre for Middle East Studies.

(11) CONTRACTING OUT THE STATE: THE CASE OF ISTANBUL METROPOLITAN MUNICIPALITY, AYSE MERYEM GURPINAR AKBULUT, JUNE 2015, SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES OF ISTANBUL ŞEHİR UNIVERSITY.

(12) Electoral history of Recep Tayyip Erdogan, Local elections 1994.

(13) Remaking Istanbul, John Roberts, Aramco World.

(14) ERDOGAN'S POLITICS AND HIS PRESIDENTIAL MISSION, ALI ASLAN, NOVEMBER 2014 NO: 12, SETA FOUNDATION FOR POLITICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH.

(15) Columbia University in the City of New York, Recep Tayyip Erdogan participated in the World Leaders Forum event, Turkey's Role in Shaping the Future, in November 2008.

(16) Currency crises in Emerging Markets: The case of post-liberalization Turkey, Feridun Mete, 2008 , 46 (4). pp. 386-427.

(17) Currency crises in Emerging Markets: The case of post-liberalization Turkey, Feridun Mete, 2008 , 46 (4). pp. 386-427.

(18) LOCATIONAL PREFERENCES OF FDI FIRMS IN TURKEY, Prof. Dr. Lale Berköz and Assist. Prof. Dr. S. Sence Turk, I.T.U. Faculty of Architecture Istanbul. (http://www.gla.ac.uk/media/media_60553_en.pdf)

(19) The Interregional Location of Foreign Investors in Turkey, LALE BERKÖZ, European Planning Studies, Vol. 9, No. 8, 2001. (http://homes.ieu.edu.tr/~aduman/econ424/berkoz_2001.pdf)

(20) THE 1994 ECONOMIC CRISIS IN TURKEY, Ahmet Durgut, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL June 2002, Calhoun: The NPS Institutional Archive

(21) The Erdogan Experiment, (<http://www.nytimes.com/2003/05/11/>)

magazine/the-erdogan-experiment.html).

(22) The Big Ten –The Big Emerging Markets and How They Will Change Our Lives, JEFFREY E. GARTEN, 1997 The New York Times.

(23) Turkey's economy: a story of success with an uncertain future, Aleksandra Jarosiewicz, 2013-11-06, The Centre for Eastern Studies, Poland.

(24) THE TURKISH ECONOMY IN COMPARATIVE PERSPECTIVE, Dani Rodrik, April 2015, Harvard University. (http://drodrik.scholar.harvard.edu/files/dani-rodrik/files/turkish_economy_in_comparative_perspective.pdf)

(25) IMF-Turkey 2007 (<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr07362.pdf>)

(26) Turkey's IMF debt to be paid off, foreign debt stock still on increase, Mustafa SONMEZ, hurriyetdailynews.com.

(27) Trading Economics-Turkey (<https://ar.tradingeconomics.com/turkey/rating>)

(28) THE TURKISH ECONOMY IN COMPARATIVE PERSPECTIVE, Dani Rodrik, April 2015, Harvard University.

(29) Turkey's IMF debt to be paid off, foreign debt stock still on increase, Mustafa SONMEZ, <http://www.hurriyetdailynews.com>

(30) CIA Library-Turkey, (<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html>)

(31) CIA Library-Turkey, (<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html>)

(32) Full speed ahead for Turkey's 'crazy' construction plans, Mehul Srivastava, www.ft.com

(33) Turkey's Struggling Economy, The Demise of the Anatolian Tiger, Maximilian Popp, <http://www.spiegel.de>